مارك ضو

نائب في مجلس النواب اللبناني

بيروت 06-10-2025

سؤال موجّه إلى الحكومة وخصوصاً إلى وزير الاتصالات
بواسطة رئيس مجلس النوّاب

الموضوع: سؤال موجه إلى الحكومة بشأن فرض الرسوم الجمركية على الهواتف الخليوية المخصصة للاستعمال الشخصي.

ورد على "ليبانون ديبايت" في ظلّ الأزمات المعيشية والمالية التي تثقل كاهل اللبنانيين، أقدمت وزارة الاتصالات مؤخراً على فرض رسوم جمركية غير قانونية على الهواتف الخلوية المخصصة للاستعمال الشخصي، تحت طائلة تعطيلها عن الشبكة، رغم أن قانون الجمارك والدستور صريحان في إعفائها باعتبارها من "المتعلقات الشخصية". هذا الإجراء، الذي سبق أن اعتبرته المديرية العامة للجمارك مخالفاً في كتاب رسمي عام 2019، يشكّل تعدياً واضحاً على الصلاحيات القانونية، ويكشف عن جباية تعسفية وانتقائية بحق المواطنين. الأخطر أنّ هذه الممارسة تستند إلى مذكرات تفاهم غير قانونية، وترافقها ثغرات تقنية تفضح التخبط الإداري، ما يثير الريبة حول الغاية الفعلية منها.

نسأل الحكومة:

- ما هو الأساس القانوني الذي استندت إليه وزارة الاتصالات لفرض هذه الرسوم، خلافاً لما نصّت عليه القوانين والدستور؟
- كيف تبرّر الحكومة استمرار هذه الممارسة على الرغم من موقف المديرية العامة للجمارك الرافض لها رسمياً؟
- ما هي الخطوات التي ستتخذها الحكومة لوقف هذه الجباية غير القانونية ومساءلة الجهات التي تجاوزت صلاحياتها وأبرمت اتفاقات خارج الإطار القانوني؟

حيث أنّه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تأتي تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنّه يحق لنائبٍ أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء،

وحيث أنّ الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النوّاب قد نصّت على أنّ السؤال الخطي يُوجّه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطيًا في مهلة خمسة عشر يومًا على الأكثر من تاريخ تسليمها السؤال،

النائب مارك ضو

المكتب | الجميزة، شارع غورو - بناية صيفي ٥٢٧ - الطابق الاول، بيروت - لبنان
هاتف | ٠١٥٦٠٠١٠
www.markdaou.com | X @markdaou